

دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية(*)

يوسف خليفة اليوسف(**)

أستاذ الاقتصاد في جامعة الإمارات العربية المتحدة سابقاً.

إنَّ الفكرة التي نطرحها في هذا البحث، ونحاول توضيحها وتوثيقها، تتمحور حول محاولة فهم الأسباب الكامنة وراء فشل دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التنمية والأمن عبر أكثر من أربعة عقود. هذا الفشل يمكن اختصاره في وقوع هذه المنطقة في مثلث مفرغ، أضلاعه هي: النظم السياسية الوراثية التي تمتلك ثروة نفطية باهظة، وتفقد الرقابة المجتمعية، وتعتمد على القوى الأجنبية. وبالتالي، فإن الخروج من هذا المثلث يتطلب تصحيح مسار هذه الدول، وذلك باستبدال أضلاع المثلث الحالية بثلاثة أضلاع أخرى: إذ يتم استبدال النظم الوراثية الحالية بنظم فيها حرية ومشاركة ومساءلة، واستبدال الاعتماد المفرط على النفط ببناء إنسان منتج، واستبدال الوجود الأجنبي بتكامل إقليمي وتصالح مع المحيطين العربي والإسلامي.

أولاً: حصاد الاستبدال

تعرّضت مكوّنات النهضة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تهميش وقمع واحتكار من قبل النظام الوراثي الحاكم، أدى إلى إقصاء الجهود الفاعلة في نهضة المجتمع والمؤثرة في نموه وتفاعله، ويتمثل ذلك في نقاط أربع:

١ - إنَّ النظم السياسية التي تحكم دول المجلس هي «نظم وراثية»، تتركز السلطة والثروة فيها في يد أسرة واحدة، على أساس الوراثة وليس على أساس الجهد والكفاءة. وهذا يعني أنّ هذه الدول ليست فيها مواطنة موحّدة يتساوى في ظلها جميع أبناء

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر تحت العنوان نفسه، عن مركز دراسات الوحدة

العربية.

subhanah@emirates.net.ae.

(**) البريد الإلكتروني:

المجتمع، وإنما فيها مواطنة من الدرجة الأولى لأبناء الأسر الحاكمة، وهناك مواطنة من الدرجة الثانية لبقية أبناء المجتمع. وهذه الازدواجية في المواطنة تقننها مواد دساتير هذه الدول التي تنصّ على أن الحكم هو حكر على هذه الأسر، كما تنصّ هذه الدساتير على امتيازات مالية تختص بها هذه الأسر بدون غيرها من أبناء المجتمع، وإن كان الدستور الكويتي، كما سنرى لاحقاً، أكثر تقييداً لصلاحيات الأسرة الحاكمة. وجلياً أن هذا النمط من النظم السياسية هو نظام لا صلة له بالشورى الإسلامية التي لها ضوابطها^(١)، كما أنه نظام لا يمكن اعتباره نظاماً قبيلاً، إذ إنه يفتقد التوازن والمدافعة والتكافؤ التي يتّصف بها النظام القبلي^(٢). وبسبب المثالب السابقة، ظل هذا النظام الوراثي مرفوضاً من قبل شعوب المنطقة، وإن تفاوتت درجات هذا الرفض من دولة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، ومن شكل إلى آخر، ابتداءً من الكلمة المكتوبة، مروراً بالمظاهرات، وانتهاءً بأعمال أكثر عنفاً.

إن النظم السياسية التي حكّم دول المجلس هي "نظم وراثية" تركز السلطة والثروة في يد أسرة واحدة، على أساس الوراثة، لا على أساس الجهد والكفاءة.

أ - في الكويت، كانت هناك مطالبات بالإصلاح منذ أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، واکبتها لاحقاً تغيّرات إقليمية كالمّدّ الناصري، ومخاوف دولية من هذا المدّ على النفوذ والمصالح الغربية في المنطقة، ومطالبية العراق بالكويت. ولولا هذه الأمور مجتمعة، لما رأى دستور الكويت لعام ١٩٦٢ الذي يجعل الشعب الكويتي مصدراً للسلطات، النور^(٣).

ب - وفي دبي في الإمارات العربية المتحدة، كان هناك في عام ١٩٣٨ تكتل إصلاحي من أعيان البلاد، وكان يهدف إلى ترشيد القرارات الإدارية، والمشاركة في موارد الإمارة، وتحقيق استقلالية القضاء، وتقليل تأثير المنتدب البريطاني في حاكم الإمارة آنذاك الشيخ سعيد بن مكتوم. وقد طالبت هذه الفئة الإصلاحية الحاكم بوضع ٨٥ بالمئة من الإيرادات تحت رقابة مجتمعية، وتوجيهها إلى مشروعات اجتماعية وتنموية، الأمر الذي دفع المقيم البريطاني إلى اعتبار هذه الحركة تياراً ديمقراطياً يطالب بوضع السلطة في يد المواطنين، وقد رأى فيها خطورة تزيد على الخطورة الناتجة من نقل السلطة من حاكم إلى آخر^(٤).

(١) محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، نقد العقل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٢٥ - ٢٣١.

(٢) الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، أعدّ الدراسة وحزّها علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٥٥.

(٣) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge Middle East Library; 24 (Cambridge [England]; New York: Cambridge University Press, 1995), pp. 81-83.

(٤) Christopher M. Davidson, *Dubai: The Vulnerability of Success* (New York: Columbia University Press, 2008), p. 33.

ج - وفي عام ١٩٦٣ شهدت قطر مظاهرة مؤيدة للوحدة المقترحة بين مصر وسورية، وتبعها تشكيل ما عرف بالجبهة الوطنية المتحدة التي دعت إلى الإضراب، وكان من بين مطالبها تقليص امتيازات الأسرة الحاكمة، وزيادة الخدمات الاجتماعية، وتقليل العمالة الأجنبية في القطاع النفطي، وإيجاد مجلس بلدي منتخب^(٥).

د - وفي السعودية، لم تتوقف المعارضة للنظام ابتداء من تمرّد فيصل الدويش، قائد مجموعة الإخوان، عام ١٩٢٧، متهماً العائلة الحاكمة بالتبعية للغرب والتعاون مع الإنكليز والانحراف عن تعاليم الإسلام^(٦)، مروراً باحتلال جهيمان العتيبي ومؤيديه للحرم المكي يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٧٩ خلال موسم الحج، متهمين الحكومة السعودية بالتحالف مع الأمريكيين والاعتماد عليهم في الأمن وبالتحلل والفساد^(٧)، إلى مذكرات النصح والإرشاد التي تقدّمت بها النخب السعودية بأطرافها التي قوبلت بعضاً الاعتقالات أحياناً وبجزرة الاحتواء أحياناً أخرى^(٨). أما آخر صورة لرفض هذا النظام، فهي ظهور تنظيم القاعدة الذي يرفض الوجود الأمريكي في المنطقة، خاصة في جزيرة العرب^(٩).

هـ - وفي البحرين بدأت المعارضة في الخمسينيات، وأخذت صوراً كثيرة، منها المظاهرات، ومنها الإضرابات، وكانت المطالب متركّزة على قضايا الإصلاح السياسي، ورفض الحماية البريطانية، ورفض كلّ من العدوان الثلاثي على مصر وحلف بغداد^(١٠).

و - أما في عُمان، فقد كانت ثورة ظفار التي اندلعت في منتصف الستينيات، وأدت إلى انقلاب السلطان قابوس على أبيه، ثمّ أُخمدت عام ١٩٧٥ بالتعاون مع شاه إيران، وهي أقوى تعبير عن الرفض للنظام الوراثي هناك^(١١).

٢ - هناك مكوّن آخر من مكوّنات النهضة، وقد تعرّض لكثير من التجاهل من البعض، والتشويه من البعض الآخر، وهو المكوّن الثقافي. ولكن جميع رواد النهضة في عالمنا، بتعدد مشاربهم، يؤكّدون أهمية الثقافة، بما تحويه من قيم وتاريخ ومعتقدات، وتواصل عبر

(٥) Frank Stoakes, «Social and Political Change in the Third World: Some Peculiarities of Oil-Producing Principalities of the Persian Gulf.» paper presented at: *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, edited by Derek Hopwood, Studies on Modern Asia and Africa; no. 8 (London: George Allen and Unwin, 1972), p. 197.

(٦) Madawi Al-Rasheed, «Bin Laden's Puritans Keep Saudis in Thrall to Rebellious Cycle.» in: Joshua Craze and Mark Huband, eds., *The Kingdom: Saudi Arabia and the Challenge of 21st Century* (London: Hurst and Company, 2009), pp. 41-42.

(٧) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٨) Mahan Abedin, «Saudi Dissent More than Just Jihadis.» in: Craze and Huband, eds., *Ibid.*, pp. 35-40.

(٩) Al-Rasheed, *Ibid.*, pp. 44-45.

(١٠) J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy* (New York: Basic Books Inc. Publishers, 1980), pp. 182-183.

(١١) Fred Halliday, *Arabia without Sultans* (London: Saqi Books, 2002), pp. 314-354.

الأجيال في نهضة الأمم واستقرارها^(١٢). وتأخذ الثقافة العربية الإسلامية في دول الخليج، دورها كمحدد أساسي في نهضة دول المجلس، وذلك بالتمييز بين أصول الحضارة العربية الإسلامية الصافية التي كانت محركاً أساسياً لقيام هذه الحضارة وانتشارها وسيادتها^(١٣)، والثقافة التي تراكمت وشوّت تلك الأصول عبر عصور الاستبداد حتى كاد الناس أن يخلطوا بين الأمرين^(١٤).

ولا بدّ من الإشارة، هنا، إلى أهم عنصرين من عناصر هذه الثقافة الأصيلة، وهما: **الثبات والمرونة** اللذين يجعلان الثقافة قادرة على التجدد لمواكبة الحياة البشرية عبر المكان والزمان من غير جمود ولا تسيّب^(١٥).

٣ - وفي بيان دور النخب الخليجية، تتضح الظروف التي أدت إلى ضعف المجتمع المدني الخليجي بجميع مكوناته، مما جعل الدول الخليجية أقرب إلى دولة الحزب الواحد، بدل أن تكون دولاً عصرية تكون فيها الحكومات أحد مكونات المجتمع، تاركة مساحة واسعة لنخبة تجارية والمهنية والثقافية، وغيرها، للقيام بدورها، مستخدمة مواردها، ومعبرة عن همومها وآمالها، ومتفاعلة مع غيرها، ومساهمة في بناء مجتمع يتّصف بالحيوية والحرية والإبداع. وتحقيقاً لذلك، لا بد من إلقاء نظرة سريعة على العلاقة التي كانت سائدة في فترة ما قبل النفط بين الحاكم ونخب المجتمع الخليجي، التي اتصفت بشيء من التوازن، حيث إن إيرادات الحاكم كانت في غالبيتها من اللؤلؤ والتمر والتجارة، وغيرها من النشاطات التي كان يمارسها أبناء المنطقة^(١٦). ثمّ طرأ تغيير في هذه العلاقة، بسبب تكدّس إيرادات النفط لدى الحاكم، واستخدامه لهذه الثروة في تهميش بقية شرائح المجتمعات الخليجية، مع اختلاف طرق هذا التهميش ودرجاته، الذي بدأ بمأسسة الأسر الحاكمة^(١٧)، ثمّ استوعب طبقة رجال الأعمال في الوكالات والمشروعات الاقتصادية المتنوعة^(١٨)، وامتد بعد ذلك إلى طبقة العلماء، فدجّن معظمها وأفقدتها استقلاليتها، ثمّ حولها إلى أبواب للسلطة، لتشرّع انحرافاتهما، وتبرّر

Samuel Huntington, *Who Are We: The Challenges to America National Identity* (New York: (١٢) Simon and Schuster, 2004), p. 30.

Bernard Lewis, *What Went Wrong?: Western Impact and Middle Eastern Response* (London: (١٣) Weidenfeld Nicolson, 2002), p. 156.

Lawrence E. Harrison, *The Central Liberal Truth: How Politics Can Change a Culture and (١٤) Save It from Itself* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2006), pp. 87-119.

(١٥) محمد أبو زهرة، **تاريخ المذاهب الإسلامية**، ٢ ج (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦)، ص ٢٣ -

Donald Hawley, *The Trucial States*, [with a foreword by William Luce] (London: George (١٦) Allen and Unwin Ltd., 1970), p. 195.

Jill Crystal, «Civil Society in the Arabian Gulf,» in: Augustus Richard Norton, ed., *Civil (١٧) Society in the Middle East*, Social, Economic, and Political Studies of the Middle East; v. 50, 2 vols. (New York; Koln: Brill, 2001), vol. 2, pp. 266-267.

Daryl Champion, *The Paradoxical Kingdom: Saudi Arabia and the Momentum of Reform (١٨)* (New York: Columbia University Press, 2003), p. 101.

ظلمها^(١٩). أما المثقفون، فقد كانت الوظائف الرسمية مصيدة لهم، وتبعثها الشعوب التي لم تتجاوز اهتماماتها الخدمات بأنواعها، والدعم بأشكاله، فأصبحت شعوباً تفرح لنتيجة مباراة كرة قدم، أو لتقليل دعم الوقود، ولكنها لا تحرك ساكناً إذا ارتكبت مجزرة بحجم مجزرة غزة^(٢٠). ولم تسلم الأندية الرياضية^(٢١)، ولا حتى العمل الخيري ذو الوجه الإنساني، من هجمة الاستبداد^(٢٢)، كل ذلك خوفاً من هبوب رياح الحرية، وإرضاء للقوى الأجنبية^(٢٣).

٤ - أما المكوّن الرابع فهو **المؤسسات بأنواعها**، فهي إحدى أهم مكوّنات النهضة في أي

مجتمع، فمن أهم وظائفها تعبئة جهود الأفراد، وتوفير المعلومات اللازمة لترشيد كافة القرارات، وتنفيذ العقود بين الأفراد، وغيرها من الوظائف^(٢٤). وهنا نشير إلى أربع مؤسسات رئيسية في دول المجلس، وهي المؤسسات التنفيذية، والتشريعية، والإعلامية، والقضائية، لما لها من دور فاعل. ونلاحظ أنّ المناصب الوزارية المهمة ظلت احتكاراً على أبناء الأسر الحاكمة، واتصفت أحياناً بشيء من التأيد، أي تولى المنصب لعشرات السنين، أما بقية الوزارات فقد كانت تعطى أحياناً لغير أعضاء الأسر الحاكمة بشرط توفر الولاء والتبعية للأسرة الحاكمة، وبعد ذلك تأتي الاعتبارات الأخرى، كالمؤهلات العلمية والخبرة والأمانة^(٢٥).

المؤسسات الإعلامية، في دول المجلس، هي مؤسسات «الولاء»، تنطق بالزور، وتفسد الأخلاق، وهي كذلك غريبة اللسان، لأن هوسها التجاري أنساها أن هذه الأرض ناطقة بلغة القرآن.

أما **المؤسسات التشريعية**، فهي إما معيّنة من الأسر الحاكمة، كما في حال السعودية والإمارات وقطر، أو منتخبة، كما هو الحال في الكويت والبحرين وعمان، ولكنها مقيدة بشتى القيود التي تحرمها من القيام بدورها التشريعي والرقابي^(٢٦). وكذلك **المؤسسات**

ص ٧٩.

(٢٢) انظر: «العمل الخيري»، تلفزيون الجزيرة، برنامج «في العمق» بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٠.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) World Bank, *World Development Report 2003: Sustainable Development in a Dynamic World: Transforming Institutions, Growth, and Quality of Life* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 37.

(٢٥) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, SUNY Series in Middle Eastern Studies (Albany, NY: State University of New York Press, 1999), p. 60.

(٢٦) أحمد الدين، «الديمقراطية والانتخابات في الكويت»، في: **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، منسق ومحرّر علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٢٦.

Madawi Al-Rasheed, *Contesting the Saudi State: Islamic Voices from a New Generation*, (١٩) Cambridge Middle East Studies; 25 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2007), p. 74.

Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, pp. 10-11. (٢٠)

(٢١) باقر سلمان النجار، **الديمقراطية العسيرة في الخليج العربي** (لندن: دار الساقى، ٢٠٠٨)،

ص ٧٩.

(٢٢) انظر: «العمل الخيري»، تلفزيون الجزيرة، برنامج «في العمق» بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٠.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) World Bank, *World Development Report 2003: Sustainable Development in a Dynamic World: Transforming Institutions, Growth, and Quality of Life* (Oxford: Oxford University Press, 2003), p. 37.

(٢٥) Michael Herb, *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, SUNY Series in Middle Eastern Studies (Albany, NY: State University of New York Press, 1999), p. 60.

(٢٦) أحمد الدين، «الديمقراطية والانتخابات في الكويت»، في: **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، منسق ومحرّر علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٢٦.

الإعلامية، فهي مؤسسات «الولاء»، تنطق بالزور، وتفسد الأخلاق، وهي كذلك غريبة اللسان، لأن هوسها التجاري أنساها أن هذه الأرض ناطقة بلغة القرآن^(٢٧). أما قلاع القانون، فقد تحولت إلى خنادق للاستبداد وأهله، يستخدمونها لحماية مصالحهم ومحاربة خصومهم. وهكذا تراجع تصنيف دول المجلس من حيث كفاءة المؤسسات القضائية في تنفيذ العقود التجارية وغيرها، كما تؤكد تقارير البنك الدولي^(٢٨).

ثانياً: السياسات النفطية

نظراً إلى الأهمية الاستراتيجية للنفط في اقتصاديات دول مجلس التعاون ومحيطها العربي، فلقد رأينا قبل الحديث عن الكيفية التي استخدمت بها حكومات المنطقة الإيرادات النفطية في عملية التنمية، أن نتوقف عند الكيفية التي أدارت بها هذه الحكومات علاقاتها مع شركات النفط العالمية، ومن ورائها حكومات الدول المستهلكة، لمعرفة درجة استقلالية قراراتها النفطية المتعلقة بالتسعير، والإنتاج، ودمج هذه الصناعة الحيوية بكل مراحلها في الاقتصاد الوطني.

١ - هناك اختلال في موازين القوى في الساحة النفطية منذ اكتشاف النفط في بداية الثلاثينيات بين شركات نفطية متمرسة في الصناعة، ولديها المعارف والمهارات والتقنية، وتدعمها حكومات استعمارية قوية، وحكومات منتجة للنفط تفتقد الحد الأدنى من المساءلة، والعمل المؤسسي، والانفتاح على مجتمعاتها^(٢٩)، وقد أدى هذا الاختلال إلى تمكين شركات النفط وحكوماتها من إبقاء هذه الصناعة تحت هيمنتها من خلال عقودها النفطية المجحفة في حقّ الدول المنتجة^(٣٠) التي ظلت تعطي شركات النفط النصيب الأكبر من الربح النفطي^(٣١)، وهي العقود التي مارست شركات النفط من خلالها كل صور الغشّ والخداع والتحايل لتعظيم أرباحها على حساب الدول المنتجة^(٣٢)، وكذلك من خلال حرصها على عدم تحقيق أي حدّ من التوطين لهذه الصناعة^(٣٣)، مما يفسر استمرار حاجة الدول المنتجة إلى تلك الشركات

(٢٧) إبراهيم البعيز، «الإعلام في دول الخليج: قراءة نقدية»، ورقة قدمت إلى: الإعلام في دول الخليج: دوره التنموي ومساره المستقبلي (منتدى التنمية، اللقاء السنوي الثامن والعشرين شباط/فبراير ٢٠٠٧) (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٤ - ١٥.

World Bank, *Doing Business 2009* (Washington DC: World Bank, 2009), different tables. (٢٨)

Paul Collier, *The Plundered Planet: Why We Must, and How We Can, Manage Nature for* (٢٩)

Global Prosperity (Oxford: Oxford University Press, 2010), p. 70.

(٣٠) أحمد الخطيب، الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي، إشراف غانم

النجار (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، ص ٢٧٨.

Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most* (٣١)

Controversial Resource (London: Praeger, 2006), p. 65.

(٣٢) محمد بن عبد الله السيف، عبد الله الطريقي: صخور النفط ورمال السياسة (بيروت: رياض

الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٠٦.

Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier* (London: Verso, (٣٣)

2009), pp. 39-44.

الأجنبية في إدارة هذه الصناعة الحيوية عبر كلِّ مراحلها إلى يومنا هذا^(٣٤)، ذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها بعض القيادات الوطنية التي ظهرت على مسرح الأحداث النفطية في تلك الفترة، كالشيخ عبد الله الطريقي في السعودية^(٣٥)، والسنينور خوان ألفونسو في فنزويلا، تلك الجهود التي حاولت تصحيح عدم التكافؤ هذا بين الشركات والدول النفطية^(٣٦).

٢ - ولا بدّ من التأكيد أن سياسات تسعير وإنتاج النفط، ظلت تحكمها كذلك العلاقة غير المتكافئة بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط العالمية، وبالتالي فإن هذه السياسات ظلت تخدم الدول المنتجة للنفط وشركات النفط العالمية^(٣٧)، أكثر من خدمتها للدول المنتجة أو محيطها العربي. ولا شكّ في أن هذا يعود، في اعتقادنا، إلى الطبيعة الاستبدادية لحكومات الدول المنتجة التي جعلتها أكثر رضوخاً للضغوط الخارجية، فأصبحت سياساتها المتعلقة بالتسعير والإنتاج تحكمها مصالح الغرب، لأن الأسر الحاكمة كانت وما زالت ترى في القوى الخارجية، وليس شعوبها، مصدر حماية لها^(٣٨)، مما جعلها أقل قدرة على توحيد مواقفها مع بقية أعضاء منظمة الأوبك^(٣٩)، كما يتضح من تراجع أسعار النفط الحقيقية منذ السبعينيات من القرن العشرين وحتى بداية الألفية الثالثة، باستثناء بعض الطفرات الوقوتية في هذه الأسعار التي واكبت الحروب والأزمات.

ثالثاً: السياسات التنموية

بعد أن تحدثنا عن العوامل التي أدت دوراً في تحديد حجم ما استطاعت الدول المنتجة الحصول عليه من إيرادات نفطية، ننتقل إلى تقييم الكيفية التي أنفقت بها حكومات الدول هذه الإيرادات، ومدى ما حققته، أو لم تحققه من أهداف التنمية المستدامة.

١ - تنوع الهياكل الاقتصادية

نتطرق إلى عدد من المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة التنمية التي حققتها الدولة. ومن أهم ما اتضح لنا من رصد مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالهياكل الاقتصادية في هذه

(٣٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول / سبتمبر ٢٠٠٩ (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، ٢٠٠٩)، ملحق ٩/٤، ص ٣١١.

(٣٥) صحيفة الندوة (مكة المكرمة)، ٣١/٧/١٩٦٠.

(٣٦) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Simon and Schuster, 1991), pp. 522-523.

(٣٧) Morris A. Adelman, *The Genie Out of the Bottle: World Oil Since 1970* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995), p. 96.

(٣٨) Kenneth M. Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East* (New York: Random House, 2008), p. 316.

(٣٩) Jahangir Amuzegar, *Managing the Oil Wealth: OPEC's Windfalls and Pitfalls* (London; New York: I. B. Tauris, 2001), pp. 41-42.

الدول، هو أن نموها الاقتصادي ظلّ متذبذباً^(٤٠). وهذا يدلّ على استمرارية اعتماد هذه الدول على النفط الذي ما زال يشكّل النصيب الأكبر من ناتجها وصادراتها وإيراداتها العامة^(٤١)، وأن نصيب الصناعة التحويلية من الناتج القومي ما زال ضئيلاً جداً، مما يفتقر وجود تنوع فعلي في الهياكل الإنتاجية لهذه الدول^(٤٢)، كما أن تجارتها البيئية، بحسب آخر البيانات، تستحوذ على ٥ بالمئة فقط من تجارتها الخارجية، على أحسن تقدير، مما يؤكّد تشابه هذه الهياكل الاقتصادية، وعدم وجود أي تنوع في منتجاتها وصادراتها^(٤٣).

٢ - تنمية الموارد البشرية

ننتقل إلى بعد آخر مهم من أبعاد التنمية، إن لم يكن أهمها، وهو البعد المتعلق بتنمية الموارد البشرية في دول المجلس، ذلك أن جوهر عملية التنمية في هذه الدول يتمثل في القدرة على استخدام الثروة النفطية الناضبة في بناء إنسان خليجي منتج، يستطيع أن يعيش كريماً بعد نضوب النفط باستخدام مهاراته ومعرفته في إنتاج سلع وخدمات مطلوبة في السوقين المحلي والعالمي. وقد اتضح لنا أن هناك أزمة في تعامل حكومات المنطقة مع الموارد البشرية المواطنة، وتتمثل هذه الأزمة في عدم رغبة هذه الحكومات، ومعها القوى الأجنبية، في تنشئة أجيال تخلّ بمعادلة الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، وتمتد في ولائها للوطن العربي أو العالم الإسلامي^(٤٤). وقد تأصلت هذه النظرة منذ بدايات الاستعمار، وظلت، وللأسف، حتّى يومنا هذا، مع تغيير بسيط خلال فترة ما بعد الاستقلال تمثّل في القبول بتعليم المواطنين، ولكن الحرص على عدم تمكينهم من الاستفادة من علمهم في إحداث تغيير ملموس في مسارات هذه الدول^(٤٥).

ومن بين ما يؤكّد مقولتنا أن هذه الدول، وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من جهود التنمية، تواجه اليوم أكبر معضلة تنموية، وهي تزايد عدد العاطلين من أبناء الوطن، في الوقت الذي تغرق فيه هذه الدول في محيط من العمالة الأجنبية^(٤٦)، مما يؤكّد فشل هذه الحكومات في إدارة الموارد البشرية، تعليماً وتدريباً وتوطيئاً وتكاملاً، مع المحيطين العربي والإسلامي. وهذا الفشل في اعتقادنا لم يكن لنقص في الموارد، أو لعدم إدراك لأهمية تنمية هذه الموارد، وإنما هو

Hossein Askari, *Middle East Oil Exporters: What Happened to Economic Development?* (٤٠) (Cheltenham, UK; Northampton, MA: Edward Elgar, 2006), p. 88.

(٤١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، *التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول /*

سبتمبر ٢٠٠٩، الملحق ٦/٢، ص ٣٣٠.

(٤٢) المصدر نفسه، الجدول ٣/٤، ص ٣٠٥.

World Bank, *World Development Indicators (WDI) 2010* (Washington DC: The Bank, 2010), (٤٣) p. 375.

Davidson, *Dubai: The Vulnerability of Success*, p. 52. (٤٤)

Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, pp. 111-112. (٤٥)

Onn Winkler, «Labor and Liberalization: The Decline of the GCC Rentier System», in: (٤٦)

Joshua Teitelbaum, ed., *Political Liberalization in the Persian Gulf* (New York: Columbia University Press, 2009), p. 67.

تعبير عن إصرار على حماية مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية المشؤوم، أو كما قال توماس فريدمان، إن هذه الأسر الحاكمة لن تنقّب عن العقول طالما أنّها قادرة على التنقيب عن آخر برمبل نفط لشراء الولاءات، وإعاقة التغيير الجاد في المنطقة^(٤٧).

٣ - تطوير القطاع الخاص

لقد أدت الطفرة النفطية، وما واكبها من توسع في دور القطاع الحكومي المفرط، إلى تآكل دور طبقة التجار الذين كانوا يمثلون العمود الفقري لاقتصاديات ما قبل النفط، واستبدال هذه الطبقة، بعد ظهور النفط بقطاع خاص هامشي يتّصف بعدم الكفاءة، وبالفساد، نظراً إلى هيمنة الأسر الحاكمة عليه^(٤٨). كما أن دوره التنموي محدود، لأنه لا يدفع ضرائب للدولة، ولا يوظّف

إن نصيب الصناعة التحويلية
من الناتج ما زال ضئيلاً جداً، مما
ينفي وجود تنوع فعلي في
الهيكل الإنتاجية لهذه الدول.

العمالة المواطنة، ولا يستقطب الاستثمارات الخاصة^(٤٩)، ولا الاستثمارات أو التقنية الأجنبية^(٥٠)، وليس لمنتجاته نصيب يذكر في صادرات هذه الدول^(٥١). هذا يعني أنّ هناك حاجة إلى تطوير هذا القطاع، حتّى يقوم بدور تنموي مساند للقطاع العام، وألا تكون مرتكزات هذا التطوير نابعة من الصفات السريعة التي

تقدّمها المنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تهدف في جوهرها إلى تعميق هيمنة الدول الصناعية على الدول النامية، وإتّما يجب أن تكون مرتكزاته مستوحاة من التجارب الفعلية للدول الصناعية، بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا ودول شرق آسيا^(٥٢)، التي تشير إلى أنّ القطاع الخاص لا يمكن أن يتطور إلا بقيام القطاع العام بدور رائد في تأسيسه ودعمه^(٥٣)، وهذا الدور المطلوب للقطاع العام تزداد أهميته في الدولة النفطية، حيث تتراكم الإيرادات النفطية لدى هذه الدول، وذلك طبعاً على افتراض أن يكون دور الدولة دوراً

Thomas L. Friedman, *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005), pp. 460-463.

Monica Malik, «The Role of the Private Sector,» in: Rodney Wilson [et al.], *Economic Development in Saudi Arabia*, Durham Modern Middle East and Islamic World Series (London; New York: RoutledgeCurzon, 2004), pp. 126-138.

World Bank, *From Privilege to Competition: Unlocking Private-led Growth in the Middle East and North Africa*, [principale author Najy Benhassine], MENA Development Report (Washington, DC: World Bank, 2009), p. 51.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٤ - ٥٥.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٥٨ - ٥٩.

Ezra F. Vogel, *The Four Little Dragons: The Spread of Industrialization in East Asia* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991), pp. 14-15.

(٥٣) يوسف خليفة اليوسف، «ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي»

مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، السنة ٢٧، العدد ٣ (خريف ١٩٩٩)، ص ٤٥ - ٧٦.

تنموياً، وفي ظلّ رقابة مجتمعية، لا دور نهب للثروات، كما هو حال هذه الدول اليوم^(٥٤).

٤ - الاستثمارات الأجنبية

كانت الاستثمارات الأجنبية تمثل إحدى وسائل تنويع الدخل في دول تتصف بكثرة الفوائض النفطية ومحدودية الطاقة الاستيعابية. وعلى الرغم من أن مبدأ التنويع للمصادر مبدأ لا غبار عليه، إلا أن ترجمته إلى واقع عليه كثير من التحفظات والاعتراضات، خاصة في ما يتعلق بمكان وصيغ هذا التنويع للاستثمارات، وكلها أمور أدت إلى خسائر كثيرة في هذه الأرصدّة نتيجة لتقلبات العملة، وانهيّارات أسواق المال، والتضخم، وحتّى السرقات أحياناً^(٥٥). كما أن هذه الاستثمارات لم تحقق لأهلها، أو لمحيطهم العربي، وظائف، أو اكتفاءً غذائياً، أو سلاحاً، أو تقدماً في التقنية، أو تخفيفاً لحدّة الفقر، ذلك لأنها تدار من قبل الأسر الحاكمة كأنها أملاك خاصة لا تخضع للمساءلة ولا تتم في بيئة تتصف بالشفافية^(٥٦). وكما كانت إدارة الحكومات الخليجية للفوائض النفطية تشوبها السرية، وغياب المعايير الاقتصادية، والرؤية التنموية السليمة، كذلك كانت المساعدات التي قدمتها هذه الحكومات منذ بداية السبعينيات كبيرة جداً، ولكنها لم تستطع أن تعالج ظاهرة الفقر المتزايدة في الوطن العربي، وذلك لأن هذه المساعدات ظلت تحكمها اعتبارات تتعلق بأمن هذه الأنظمة، وبأجندة الدول الغربية الحليفة^(٥٧).

٥ - أهم وجوه الهدر

تظهر أهم وجوه الهدر في إنفاق الإيرادات النفطية، التي كان منها التوسع غير المخطّط في الجهاز الإداري، كآلية لكسب التأييد، وكسب العمولات، وإسكات المعارضين^(٥٨)؛ ومنها مخصّصات الأسر الحاكمة، الظاهرة منها والباطنة، التي تقدر بالمليارات^(٥٩)؛ ومنها الإنفاق

Peter Evans, «The State as Problem and Solution: Predation, Embedded Autonomy, and (٥٤) Structural Change.» in: Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, eds., *The Politics of Economic Adjustment: International Constraints, Distributive Conflicts, and the State*, with contributions by Peter Evans [et al.] (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), p. 164.

Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia (International Monetary Fund (٥٥) (IMF)) (May 2009), p. 11.

Macartan Humphreys and Martin E. Sandbu, «The Political Economy of Natural Resource (٥٦) Funds.» in: Macartan Humphreys, Jeffrey D. Sachs, and Joseph E. Stiglitz, eds., *Escaping the Resource Curse*, foreword by George Soros, Initiative for Policy Dialogue at Columbia (New York: Columbia University Press, 2007), pp. 194-197.

Espen Villanger, *Arab Foreign Aid: Disbursement Patterns, Aid Policies and Motives*, CMI (٥٧) Report (Bergen, Norway: Chr. Michelson Institute, 2007), pp. 17-22, <<http://www.cmi.no/publications/file/2615-arab-foreign-aid-disbursement-patterns.pdf>> .

Thomas W. Lippman, *Inside the Mirage: America's Fragile Partnership with Saudi Arabia* (٥٨) (Boulder, CO: Westview Press, 2004), p. 144.

(٥٩) علي خليفة الكواري، «الطفرة النفطية الثالثة: قراءة في دواعي الطفرة وحجمها: حالة مجلس التعاون»، *المستقبل العربي*، السنة ٣١، العدد ٣٦٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، ص ٣٧ - ٤٠.

العسكري الذي شكّل أبشع صورة لهدر موارد المنطقة منذ السبعينيات، وهو إنفاق لا صلة له بالأمن أو التنمية في المنطقة، بقدر ما يمثل حلقة من حلقات الفساد ونهب الثروات الذي تمارسه هذه الأسر الحاكمة بالتعاون مع القوى الأجنبية الحليفة لها^(٦٠).

رابعاً: السياسات الأمنية

١ - إن مفهوم الأمن الذي ساد في هذه المنطقة منذ اكتشاف النفط لا صلة له بتحقيق أمن واستقرار غالبية شعوب المنطقة، وإنما هو مصطلح يقصد به الاحتفاظ بموازن القوى الحالية التي تضمن تدفق النفط إلى الغرب^(٦١)، والحفاظ على بقية مصالحه؛ كأسواق السلاح، وتدفق أموال النفط إلى الأسواق الغربية^(٦٢)، والتأكد من عدم قيام نظام إقليمي عربي فاعل، وحماية أمن إسرائيل، وكذلك حماية حكومات المنطقة المتحالفة مع الغرب^(٦٣). وقد كانت غالبية أحداث المنطقة خلال الفترة السابقة، باستثناء بعض الفترات القصيرة، موجّهة إلى الحفاظ على الأمن بمفهومه وأبعاده السابقة.

٢ - وقد اتصفت التطورات الجيوسياسية التي عاشتها المنطقة عبر أكثر من ثلاثين عاماً، بالثورات^(٦٤)، والانقلابات، والحروب، والوجود الأجنبي^(٦٥)، والعنف بكل أشكاله^(٦٦)، وتغيّر التحالفات^(٦٧)، والتآمر بأشكاله^(٦٨)، التي كانت ثمرتها مزيداً من عدم الاستقرار، وكثيراً من الدمار والهدر للموارد البشرية والمادية^(٦٩). والأخطر من كل ذلك، مزيد من التفكك

(٦٠) حال الأمة العربية، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨: ثنائية التفتيت والاختراق، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيّفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١١٣.

F. Gregory Gause III, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994), p. 176.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠ - ١٨٢.

Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 63-75.

Barry M. Rosen, ed., *Iran since the Revolution: Internal Dynamics, Regional Conflict, and the Superpowers*, Brooklyn College Studies on Society in Change; no. 47 (Boulder, CO: Social Science Monographs, 1985), pp. 56-59.

Michael A. Palmer, *Guardians of the Gulf: A History of America's Expanding Role in the Persian Gulf, 1833-1992* (New York: Simon and Schuster, 1992), pp. 106-111.

J. Goldberg, «Saudi Arabia and the Iranian Revolution: The Religious Dimension,» in: (٦٦) David Menashri, ed., *The Iranian Revolution and the Muslim World*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1990), p. 158.

Michael T. Klare, *Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy* (New York: Metropolitan Books, 2008), p. 185.

Trita Parsi, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran, and the United States* (New Haven, CT: Yale University Press, 2007), p. 21.

Peter W. Galbraith, *The End of Iraq: How American Incompetence Created a War without End* (New York: Simon and Schuster, 2006), p. 37.

في النظام الإقليمي العربي، مما أدى إلى عجزه عن التأثير في مسار الأحداث في المنطقة، وقد أصبح هذا النظام قاب قوسين أو أدنى من الانهيار. وقد يكون من أخطر حلقات هذا السقوط هو احتلال العراق ومحاولة تفكيكه^(٧٠)، وانعكاسات كل ذلك سلباً على دول الخليج العربي في مواجهة إيران^(٧١)، وعلى الشعب الفلسطيني في مواجهة الكيان الصهيوني^(٧٢).

٣ - يمثل موضوع المفاعل النووي الإيراني أهمية بالغة، بالنسبة إلى دول المجلس، إضافة إلى أهميته في الدائرتين العربية والإسلامية. فقد أحرز هذا المشروع تقدماً ملموساً، وتؤكد أدق المعلومات أنه يقترب من تحقيق أهدافه النووية^(٧٣)، ودوافعه التي تتمثل في الهيمنة على المنطقة ومواجهة الوجود الغربي والتمدد في منطقة القوقاز^(٧٤). وهو ما يستدعي إيلاء الأهمية البالغة للطرق المتاحة للتعامل معه في السنوات القادمة، تلك التي تتفاوت بين الاحتواء والتدمير، ولكل منهما تكاليفه واحتمالات نجاحه أو فشله^(٧٥).

خامساً: نحو مستقبل أفضل

إذا كان ما سبق عبارة عن نظرة تقييمية للماضي والحاضر، فإن ما يمثل نظرة أمل إلى المستقبل يتركز في موضوع الإصلاحات التي يتطلبها تصحيح مسار دول المجلس، ومعها النظام الإقليمي العربي. وهذه الإصلاحات لها أبعاد محلية، وإقليمية، وعالمية، تكمل بعضها بعضاً، وهي:

١ - النظر في الإصلاحات المنشودة في كل دولة خليجية، وتعقيدها المختلفة، كتأكيد للضرورة الملحة لهذه الإصلاحات^(٧٦)، وإيجاد القناعة لدى الأطراف المختلفة بضرورة الإسراع فيها^(٧٧)، وتعريف طبيعة هذه الإصلاحات^(٧٨)، والإشكاليات المختلفة التي تثيرها،

International Crisis Group, «Iran in Iraq: How Much Influence?», *Middle East Report*, no. 38 (٧٠) (21 March 2005), p. 1.

Vali Nasr, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future* (New York: Norton, 2006), p. 184.

Khalid al-Dakhil, «Regional Power in an Area of Turmoil.» in: Craze and Huband, eds., *The Kingdom: Saudi Arabia and the Challenge of 21st Century*, p. 96.

IRNA, 25 May 2004. (٧٣)

Dore Gold, «Middle East Proliferation, Israeli Missile Defense, and the ABM Treaty Debate.» *Jerusalem Letter* (Jerusalem Centre for Public Affairs), no. 430 (15 May 2000), pp. 5-6.

Kenneth M. Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East* (New York: Random House, 2008), pp. 371-372.

Marina Ottaway, «Evaluating Middle East Reforms: Significant or Cosmetic?.» in: Marina Ottaway and Julia Choucrair-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008), p. 2.

Eva Bellin, *The Political-economic Conundrum.*» in: Thomas Carothers and Marina Ottaway, eds., *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006), pp. 137-138.

Ashraf Ghani and Clare Lockhart, *Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World* (New York; Oxford: Oxford University Press, 2009), pp. 124-127.

كالعلاقة بين الإسلام والديمقراطية^(٧٩)، وتأثير الداخل والخارج^(٨٠)، ورغبة شعوب المنطقة في التغيير^(٨١)، وأولويات الإصلاح^(٨٢)، ومعنى التدرّج فيها^(٨٣)، وتأثير العمالة الوافدة في هذه الدول في مسار هذه الإصلاحات^(٨٤)، وغيرها من الموضوعات المتعلقة بترميم العلاقات بين الحكومات وشعوبها.

أكدت التجارب السابقة، أن الكيانات الوطنية الحالية لم تعد قادرة، لاعتبارات اقتصادية وسكانية وسياسية وأمنية، على تحقيق تقدم يذكر في مجالات التنمية والأمن.

٢ - التشديد على الوحدة الخليجية، كحدّ أدنى من التعاون المنشود في هذه المنطقة لتحقيق كلّ من الازدهار والاستقرار، ذلك لأن التجارب السابقة أكدت من غير أدنى شكّ أن الكيانات الوطنية الحالية لم تعد قادرة، لاعتبارات اقتصادية وسكانية وسياسية وأمنية، على تحقيق تقدّم يذكر في مجالات التنمية والأمن. ويأتي في مقدمة ذلك تجربة التكامل

الخليجي، بإيجابياتها وسلبياتها^(٨٥)، التي لا بدّ من أن تتركز على آليات تُعتمد لتعميق هذه التجربة في السنوات القادمة^(٨٦)، ورصد المكاسب المتوقعة منها^(٨٧)، بالإضافة إلى بعض التكاليف الوقتية التي لا بدّ من تحملها لتحقيق هذه الوحدة^(٨٨).

- (٧٩) انظر: يوسف القرضاي، من فقه الدولة في الإسلام، ط ٦ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص ١٣٩؛ فهمي هويدي، «الإسلام والديمقراطية»، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٤ - ٣٧؛ أحمد الموصلي، جدليات الشورى والديمقراطية: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)؛ الإسلام والحدّات والاجتماع السياسي (حوارات فكرية أجراها عبد الإله بلقزيز مع كل من محمد عابد الجابري ورضوان السيد وهشام جعيط ووضاح شرارة وعلي أومليل)، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، وحيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).
- (٨٠) Shibley Telhami, «2006 Annual Arab Public Opinion Survey», 8 February 2007, p. 15.
- (٨١) Pollack, *A Path Out of the Desert: A Grand Strategy for America in the Middle East*, p. 239.
- (٨٢) Marwan Muasher, «A Path to Arab Democracy», *New York Times*, 16/4/2003.
- (٨٣) Jeffrey Goldberg, «Breaking Ranks: What Turned Brent Scowcroft Against the Bush Administration?», *New Yorker* (31 October 2005), p. 60.
- (٨٤) Joshua Teitelbaum, «Understanding Political Liberalization in the Gulf: An Introduction», in: Teitelbaum, ed., *Political Liberalization in the Persian Gulf*, p. 18.
- (٨٥) عبد الله القويز، «السوق الخليجية المشتركة: الإمكانيات والإنجازات»، التعاون، العدد ٥٥ (١٩٩٣)، ص ٣١ - ٥٦.

World Bank, *Trade Blocs*, World Bank Policy Research Report (Oxford: Oxford University Press, 2000).

A. Micco, E. Stein, and G. Ordenez, «The Currency Union Effects on Trade: Early Evidence on EMU», *Economic Policy*, vol. 37 (2003), pp. 315-356.

Michele Chang, *Monetary Integration in the European Union*, European Union Series (٨٨) (Houndmills, Basingstoke, Hampshire; New York: Palgrave Macmillan, 2009), pp. 117-122.

٣ - اعتبار الوحدة الخليجية هي خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها غير كافية لتحقيق الأهداف التنموية والأمنية المنشودة، لاعتبارات سكانية واقتصادية، مما يجعل الالتحام بالنظام الإقليمي العربي ضرورة للبقاء، وشرطاً للتنمية المستدامة، كما أنها وسيلة للوجود الفاعل في الدائرة العالمية. ولا بدّ من التوقف عند مبررات العمل العربي المشترك^(٨٩)، والدروس المستفادة من التجارب السابقة^(٩٠)، والتحديات المستقبلية التي على رأسها التحديات الاقتصادية والأمنية، وطرق التعامل معها^(٩١).

٤ - اعتماد آلية ناجعة يمكن لدول المجلس متحدةً، ومسنودةً من قبل محيطها العربي، أن تستخدمها في السنوات القادمة لزيادة فرص التنمية والأمن. وهذه الآلية تتمثل في الوجود الفاعل في المنظّمات الدولية التي تؤدي دوراً متزايداً في عالم تسوده المنافسة بأشكالها من أجل التواجد في إدارتها، وفي وضع أجندتها، وفي تصحيح السياسات التي تتبناها، حتى تصبح هذه المنظّمات العالمية أكثر تعبيراً عن هموم ومصالح الدول النامية^(٩٢) □

Ahmed Galal and Bernard Hoekman, «Overview,» in: Ahmed Galal and Bernard Hoekman, (٨٩) eds., *Arab Economic Integration: Between Hope and Reality* (Cairo: Egyptian Center for Economic Studies; Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003), p. 2.

(٩٠) **المشروع النهضوي العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٣٦ - ٤٠.

(٩١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول /**

سبتمبر ٢٠٠٩، ملحق ٨ / ٤، ص ٣٥٢.

Kishore Mahbubani, *The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the* (٩٢)

East (New York: PublicAffairs, 2008), p. 104.